الأمم المتحدة S/2006/695

مجلس الأمن

Distr.: General
29 August 2006
Arabic
Original: English

التقرير الثاني للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون

أولا – مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٦٢٠ (٢٠٠٥) الذي أنشأ المجلس فيه مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون وطلب مني أن أواصل إطلاعه بانتظام بشأن تنفيذ ولاية المكتب حسبما هي محددة في ذلك القرار. ويغطي التقرير التطورات الرئيسية التي شهدتها سيراليون والأنشطة التي اضطلع بها المكتب منذ تقريري المقدم في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (S/2006/269).

ثانيا – التطورات الرئيسية

٢ - قمت بزيارة سيراليون في يومي ١ و ٢ تموز/يوليه لأشهد حضور أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون وفريق الأمم المتحدة القطري وللتشاور مع الحكومة عن أفضل السبل التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل دعمها لجهودها الخاصة بتوطيد السلام. وقابلت الرئيس أحمد تيجان كبَّا، ونائب الرئيس سولومن بيريوا وكبار المسؤولين الحكوميين الآخرين، إضافة إلى موظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون وفريق الأمم المتحدة القطري. وفي تقييم الموقف في البلاد أعرب كل من الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة عن رضاهم على حالة التقدم المحرز في عملية توطيد السلام، ولا سيما في ما يتعلق بوضع الصيغة النهائية لاستراتيجية توطيد السلام المشار إليها في تقريري المقدم في شهر نيسان/أبريل. كما أكدوا أيضا على المكاسب التي أحرزت في إصلاح قطاع الأمن، وأبلغوا عن جهود الحكومة للتعجيل بإصلاح الإدارة لتوطيد الديمقراطية الهشة، كما أبلغوا عن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة والشركاء الآخرون لتحسين الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في البلاد.

300806 300806 06-47826 (A)

٣ - وفي نفس الوقت، عرض كل من الحكومة والمكتب على التحديات الكثيرة التي ما زالت تواجه سيراليون. فأكدا أن البطالة بين الشباب تظل أخطر تهديد مباشر محتمل لاستقرار البلاد، وأن التقدم البطيء للانتعاش الاقتصادي يعوق الجهود المبذولة لإيجاد فرص العمل. كما أنهما أكدا على الحاجة لتكثيف جهود مكافحة الفساد ولتعجيل الإصلاح القضائي. وإضافة إلى ذلك أبرزا أهمية الانتخابات الوطنية المقررة إجراؤها في عام ٢٠٠٧، والتحديات التي تطرحها الانتخابات للقدرات المحدودة لقطاع الأمن الوطني وللجنة الوطنية للانتخابات. وفي هذا الصدد، فقد اتفقنا على أن هناك حاجة لدعم تقني ولوجستي ومالي كبير من المجتمع الدولي للمساعدة في ضمان النجاح والمصداقية للانتخابات.

٤ - وخلال الاجتماع الأول للجنة الأمم المتحدة لبناء السلام المعني بسيراليون، والذي عقد بنيويورك بتاريخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦، قدم وزير خارجية سيراليون توضيحا بشأن التحديات المذكورة أعلاه، وشدد على أن مشكلة البطالة بين الشباب تضاعفت بسبب الأعداد الغفيرة من المحاربين السابقين وممن تركوا الدراسة والذين يمكن أن يشكلوا مصدر تهديد للأمن. وأقر أيضا بوجود إحساس عام مستمر بالفساد داخل الحكومة ومؤسسات الدولة. وإضافة إلى ذلك حدد الوزير ضعف الهياكل الأساسية لسيراليون، بما في ذلك شبكات الطرق والكهرباء السيئة وغير الملائمة، على أنها عوائق رئيسية للجهود المبذولة لحفز الانتعاش الاقتصادي، وأكد على أن بطء الإفراج عن الأموال التي أعلن المانحون التبرع بها يعوق تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر التي أعلنتها الحكومة. وأعرب الوزير عن استعداد حكومة بلاده لأن تعمل بشكل وثيق مع لجنة بناء السلام للتصدي لتلك التحديات ولتعزيز المكاسب التي تمت حتى الآن في عملية توطيد السلام.

٥ - وخلال يومي ١٩ و ٢٠ تموز/يوليه عقدت مجموعات المجتمع المدني بسيراليون أيضا مشاورات في فريتاون بشأن تحديات بناء السلام. وحدد الاجتماع للجنة بناء السلام المجالات المحتملة التالية لتقديم الدعم: تعزيز حقوق الإنسان، والديمقراطية وحرية الصحافة؛ وزيادة فرص الوصول إلى العدالة؛ ودعم إصلاحات قطاع الأمن؛ وتعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ وتقوية قدرات المؤسسات العامة؛ وتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة.

٦ - وفي ٢١ تموز/يوليه أصدر مكتب الرئيس كتيبا بيانا يعرب عن عزم الحكومة على التصدي للنزعات السلبية الناشئة في البلاد، والتي ذكرت بعضا منها في تقريري الصادر في شهر نيسان/أبريل. وهي تشمل الفساد داخل شرطة سيراليون وفقدان الاحترام للأحكام والأنظمة الذي يبديه بعض الموظفين في بعض الوزارات، وبصفة خاصة وزارة الأراضي. وأعرب البيان أيضا عن القلق العميق من تزايد حالات عدم امتثال القانون وعدم الانضباط

عبر شرائح المجتمع السياسي والمدني بسيراليون. ودعا البيان الأحزاب السياسية، وأعضاء تلك الأحزاب، إلى احترام الدستور والقانون وحث موظفي الحكومة بقوة على انتهاج سلوك مهني أثناء قيامهم بواجباتهم العامة.

٧ - وفي خطابه بمناسبة افتتاح دورة البرلمان في ٢٣ حزيران/يونيه تحدث الرئيس كبًّا عن التقدم الذي أحرزته سيراليون حتى ذلك التاريخ، ومقدرة الحكومة على دعم بيئة أمنية مستقرة عقب مغادرة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون للبلاد، وتقوية نشر الديمقراطية التي أذنت في سيراليون بإجراء انتخابات فيها بنجاح عام ٢٠٠٢. وفي هذا الصدد، شدد الرئيس على أن مواطني سيراليون سيصبحون بطريقة مطردة على علم بالمنافسة الديمقراطية المتعددة الأحزاب.

٨ - ويتمثل البرهان العملي الآخر على تعزيز الديمقراطية، والذي أبرزه الرئيس في بيانه بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيه في الزيادة في عدد الأحزاب السياسية في سيراليون لتصل إلى ٢٨ حزبا، وتوسع الحوار السياسي في جميع أنحاء البلاد، وانتشار وسائط الإعلام المحلية. فقد أصبح لدى سيراليون الآن ٤٩ صحيفة يومية، و ٣٩ محطة إذاعية، يمتلك القطاع الخاص ٣٢ منها.

٩ - وفي ١٧ آب/أغسطس أبلغ الرئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون بعزم حكومته على البدء في إدخال تعديلات على الدستور ستدخل ضمن الاقتراع على الاستفتاء خلال انتخابات عام ٢٠٠٧. ولهذه الغاية، فقد شرعت لجنة إصلاح القانون بسيراليون بالفعل في مراجعة دستور عام ١٩٩١، بغرض ضمان أن يُجسد الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الجديد في البلاد. وفي بيان صدر في ٢٤ آب/أغسطس، أكدت الحكومة على أن الدستور الحالي سيظل نافذ المفعول قبل انتخابات عام ٢٠٠٧ وبعدها على الرغم من مراجعة الدستور.

١٠ - وفي غضون ذلك، فقد أكدت انتخابات مثيرة للجدل أجرتها الحكومة في ١٢ آب/أغسطس لملء فراغ في زعامة المشيخة في بيريوا - بمشيخة ليمبا بالمحافظة الشمالية، على هشاشة الاستقرار السياسي في سيراليون وقد قسّمت العملية الانتخابية سكان المشيخة على أسس عرقية. وأصبحت زعامة المشيخة في بيريوا شاغرة في عام ٢٠٠٢، وعقب ذلك جرت ست محاولات غير ناجحة لانتخاب زعيم مشيخة جديد. وقد أسفرت النزاعات التي تلت ذلك بين الغالبية المكونة من مجموعة الليمبا العرقية التي كانت تتقلد زعامة المشيخة بطريقة تقليدية، وبين الأقلية المكونة من مجموعة الماندينقو العرقية، عن فترة طويلة من التوتر الحاد والاحتجاجات العنيفة التي أحدثت هواجس أمنية في المنطقة.

١١ - وفي آب/أغسطس، رفضت اللجنة الوطنية للانتخابات طلب الحكومة لإجراء الانتخابات مستشهدة بانعدام الأمن في المشيخة وبمسائل إجرائية. وعلى الرغم من ذلك، أصدرت الحكومة في ١١ آب/أغسطس إشعارا عموميا يؤكد بأنه سيتم الشروع في إجراء الانتخابات ويزعم بأن اللجنة الوطنية للانتخابات ليست لها ولاية بإجراء انتخابات المشيخة. وشرعت وزارة الحكم المحلي في إجراء الانتخابات التي قاطعها مرشحو مجموعة الليمبا الستة، وكسب المقعد المرشح الوحيد الذي ينتمي لمجموعة المانديقو العرقية. لقد طعنت مجموعة الليمبا في صحة الانتخابات، وما زالت التوترات تغلي في المنطقة.

١٢ - وهناك أيضا مؤشرات مثيرة للقلق بشأن تنامي التعصب بين قادة الأحزاب السياسية المختلفة ومؤيديهم، تنذر بقيام حملات انتخابية لاذعة، وربما عنيفة، خلال الفترة من الآن وحتى انتخابات عام ٢٠٠٧. وتفيد التقارير بأن بعض الأحزاب السياسية ومؤيديها قد أعلنوا بعض المناطق ''خارج نطاق'' منافسيهم. وفي ٢١ تموز/يوليه أصدرت الحكومة أيضا توجيهات تفيد بأن على الأحزاب السياسية أن تحصل على إذن من الشرطة من أجل عقد اجتماعات سياسية. وقد أوجدت تلك التوجيهات قلقا بين الأحزاب السياسية التي تزعم بأنه من الممكن أن يساء استخدامها كما أنها يمكن أن تحدَّ من الأنشطة السياسية المشروعة.

١٣ - وقام المستشار الجنساني في إدارة عمليات حفظ السلام ببعثة تقييم تقنية في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه ووضع توصيات تهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في العملية السياسية. وتشمل هذه التوصيات اقتراحا بتخصيص حصص للنساء في المناصب العامة لاتخاذ القرار، إضافة إلى حملات تثقيفية مكثفة للناخبين والمواطنين. وقدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون التوصيات إلى اللجنة الوطنية للانتخابات وإلى لجنة تسجيل الأحزاب السياسية بغرض النظر فيها. وكذلك كخطوة فورية أولى، أقام مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون بتوظيف مركز تنسيق جنساني لتيسير الجهود الموجهة نحو إدماج النهج التي تراعي الأمور الجنسانية في التخطيط للدعم المطلوب لانتخابات عام ٢٠٠٧، وذلك إلى حين تعيين مستشار للأمور الجنسانية يعمل بدوام كامل.

١٤ - وفي غضون ذلك، واصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون تنسيق الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لجهود الحكومة الرامية لتوطيد السلام. وخلال يومي ٣٠ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه عقدت حلقة عمل دولية في فريتاون لمناقشة الطرق التي يمكن بها تنفيذ استراتيجية توطيد السلام بطريقة فعالة، والتي اشتركت في إعدادها الحكومة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون وفريق الأمم المتحدة القطري. وقد وافق المشاركون على أنه ينبغي أن تركز المشاريع التي يجري الاضطلاع بها بمقتضى الاستراتيجية

بخاصة على التحديات المتعلقة بتفشي البطالة بين الشباب، وبناء القدرات المؤسسية، وتعزيز قطاع الأمن.

١٥ - وخلال الفترة من ١٢ إلى ١٩ أيار/مايو، قام وفد من بوروندي، يضم عددا من كبار المسؤولين الحكوميين البوروندين، إضافة إلى ممثلين عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي وفريق الأمم المتحدة القطري في بوروندي، بزيارة لسيراليون لدراسة عمليات مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون وتكامل منظومة الأمم المتحدة في سيراليون، بهدف تطبيق نموذج مماثل على عملية الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام في بوروندي. وقد أبلغ الوفد خلال مشاوراته مع حكومة سيراليون بالتنسيق الوثيق بين الحكومة ووكالات الأمم المتحدة أثناء التخطيط لانسحاب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والإعداد لإنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، كما أبلغ بالحاجة لأن تأخذ الحكومة الوطنية دور الريادة في الاتفاق على تحديد الأولويات لعملية توطيد السلام. وكما يدرك أعضاء المجلس بالفعل، فقد قررت حكومة بوروندي أن تطلب إنشاء مكتب متكامل للأمم المتحدة في بوروندي مماثل لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون.

ثالثا - الحالة الأمنية

١٦ - بقيت الحالة الأمنية في سيراليون مستقرة لكنها ما زالت هشة. ذلك أن نقل رئيس جمهورية ليبريا السابق شارلس تيلور من المحكمة الخاصة لسيراليون بفريتاون إلى لاهاي في ٢٠ حزيران/يونيه عملا بالقرار ١٦٨٨ (٢٠٠٦) أزال مصدرا رئيسيا محتملا لعدم الاستقرار في البلاد. وقد أدت الوكالات الأمنية في سيراليون دورا رئيسيا وقامت بالتنسيق الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون ومع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بشأن الترتيبات الأمنية بالمحكمة الخاصة لسيراليون أثناء احتجاز السيد شارلس تيلور في فريتاون، وأثناء نقله إلى لاهاي.

١٧ - وفي الفترة الحالية، تنشأ معظم التهديدات الخطيرة المحتملة للاستقرار في سيراليون عن التحديات المحلية، بما في ذلك الحاجة إلى تحسين المستوى المعيشي العام للسكان، وحفز التقدم الاقتصادي وزيادة الجهود المبذولة لمكافحة الفساد ومعالجة مسألة المعدل العالي للبطالة ولا سيما بين الشباب.

١٨ - ويظل النزاع الحدودي المستمر بين سيراليون وغينيا مصدرا لقلق خطير على الرغم من أن الحكومتين قررتا البحث عن حل عن طريق المفاوضات. ولهذه الغاية اجتمعت اللجنة الفنية لغينيا وسيراليون في كوناكري في ١٦ و ١٧ أيار/مايو واتفقت على إحالة جميع الأمور

المعلقة إلى الحكومتين المعنيتين للنظر فيها. ومتابعة لاجتماع كوناكري، أجرى وزير الشؤون الإقليمية لغينيا مشاورات مع حكومة سيراليون في ٢٥ آب/أغسطس. لذا، فإنني أناشد الرئيس لانسانا كونتي والرئيس كبًّا للتعجيل بالحل السلمي والمقبول للطرفين لهذه المسألة.

رابعا – إصلاح قطاع الأمن

ألف – شرطة سيراليون

١٩ – تتألف القوة الحالية لشرطة سيراليون من حوالي ٩٠٠ ٨ فرد، وهي ما زالت تقل عن العدد الذي حددته الحكومة وهو ٥٠٠ ٩ فرد. وتجري في الوقت الحالي حلقة تدريبية مدتها ستة أشهر لمجموعة جديدة من مجندي الشرطة. وخلال الفترة التي يشملها التقرير وضعت شرطة سيراليون خطة استراتيجية شاملة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨، ترمي إلى تعزيز مستوى الاحتراف المهني داخل القوة، مع التركيز بصفة خاصة على الإداريين من المرتبة المتوسطة.

٢٠ – وبالتعاون مع برنامج النهوض بقطاع العدالة الذي تموله المملكة المتحدة، وضعت البعثة برنامجا للتدريب لمساعدة شرطة سيراليون علي تنفيذ حطتها الاستراتيجية، فضلا عن تعزيز قدرة قوة الشرطة علي توفير الأمن خلال انتخابات عام ٢٠٠٧. وفي هذا الصدد، تركز دائرة الشرطة في البعثة على دعم الجهود الرامية إلى بناء قدرات شرطة سيراليون على حفظ القانون والنظام العامين. غير أن عدم كفاية المعدات اللازمة للشرطة، لا تزال تشكل عقبة صعبة. وساعدت البعثة أيضا الحكومة على إنشاء آلية للتشاور مع الأطراف المتعددة صاحبة المصلحة يرأسها المفتش العام لشرطة سيراليون، لزيادة التنسيق مع جميع الشركاء الدوليين المعنيين.

٢١ – وبالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة تقديم الدعم لشرطة سيراليون في بعض المجالات الرئيسية، مثل إدارة الموارد البشرية، وتدريب المجندين الجدد، وإنشاء قاعدة بيانات للإحصاءات المتعلقة بالجرائم، وإجراءات التحقيق الجنائي، وأمن المطارات، ومراقبة الحدود، وإدارة حركة المرور. ونظرا للتنوع الواسع للمجالات التي تحتاج فيها الشرطة الوطنية إلى الدعم وبناء القدرات، فإن عبء العمل الواقع على عاتق الفريق الصغير التابع للبعثة والمؤلف من عشرين من مستشاري الشرطة مفرط للغاية. وتنتشر نسبة كبيرة من مستشاري الشرطة في منطقة غرب فريتاون نظرا إلى انتشار الأخطار الأمنية المحتملة في هذه المنطقة. وينتشر بقية أفراد الشرطة التابعين للأمم المتحدة في مواقع جغرافية أخرى من البلد، حيث تشمل مهامهم

مراقبة الشرطة الوطنية فيما يتعلق بالتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال، وإنشاء سلطة مستقلة للنظر في الشكاوى ضد أفراد الشرطة، والاتصال بالقطاع القضائي.

باء – القوات المسلحة لجمهورية سيراليون

٢٢ – يبلغ قوام القوات المسلحة لجمهورية سيراليون حاليا قرابة ١٠ ٣٠٠ من الأفراد العسكريين. وبدعم من الفريق العسكري الدولي للمشورة والتدريب الذي تقوده المملكة المتحدة، تجري وزارة الدفاع استعراضا لمجمل هياكل القوات المسلحة لجمهورية سيراليون لتحقيق الفعالية من حيث التكلفة ومقومات الاستدامة، دون المساس بقدرتها على إنجاز المهام والمسؤوليات المنوطة بها بموجب الدستور.

٢٣ – وقد ساهم المجتمع الدولي مساهمة كبيرة في تعزيز قدرة القوات المسلحة لجمهورية سيراليون. فقد عززت زوارق الدوريات، التي قدمتها على سبيل المنحة الولايات المتحدة والصين، قدرات الجناح البحري للقوات المسلحة لجمهورية سيراليون. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمكن هذا الجناح من أن يعترض بنجاح قرابة ٢٢ من زوارق الصيد غير القانونية في المياه الإقليمية لسيراليون. وكان اثنان من هذه الزوارق يزاولان التهريب وكان زورق آخر يمارس أعمال القرصنة. وتنتشر زوارق الدورية حاليا أيضا لإنقاذ سفن الصيد السيراليونية المهددة بالخطر.

٢٤ – ويواصل فريق الاتصال العسكري التابع للبعثة العمل على نحو وثيق مع الفريق العسكري الدولي للمشورة والتدريب وإدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية، في مجال تقديم الدعم للإصلاحات الجارية لقطاع الأمن. وتركز المساعدة المقدمة من فريق الاتصال العسكري التابع للبعثة في المقام الأول على توجيهات التخطيط على جميع المستويات في قطاع الأمن وجمع المعلومات لمساعدة عملية صنع القرار على مستوى الحكومة. وتتولى البعثة أيضا تيسير الاتصال بين القوات المسلحة لجمهورية سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا لأغراض تسيير الدوريات المتزامنة على حدود البلد الشرقية مع ليبيريا لمنع عبور الأفراد والأسلحة غير المشروع للحدود.

٢٥ – وتواصل خلال الفترة المشمولة بالتقرير تحسين ظروف الخدمة لأفراد القوات المسلحة بما في ذلك دفع الرواتب وحصص الإعاشة والرعاية الطبية. غير أن أحد الشواغل المتبقية هو نقص وسائل الإيواء اللائق للجنود، وبخاصة في مناطق البلد النائية، ولا يزال هذا يؤثر تأثيرا سلبيا خطيرا على معنويات الجنود. وتنظر إدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية في إمكانية تمديد برنامجها لبناء الثكنات العسكرية (عملية ”بيبو“) لتشييد مزيد من وحدات الإيواء للقوات المسلحة. وتواصل حكومة الهند أيضا بناء ٤٠٠ من ثكنات الإيواء السابقة التجهيز

من أجل القوات المسلحة. غير أنه يتعين على المجتمع الدولي تقديم دعم مالي إضافي لسد هذه الحاجة الحيوية.

جيم – مكتب الأمن الوطني

٢٦ – يواصل مكتب الأمن الوطني تعزيز دوره في التنسيق بين الوكالات الأمنية والإدارات الحكومية الأخرى في سيراليون بشأن المسائل المتصلة بالأمن. ويواصل المكتب العمل على وضع تدابير لتحسين قدرة اللجان الأمنية في المقاطعات والمحافظات على الرصد والإبلاغ. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المكتب بدور تنسيقي رئيسي في إعداد خطط الطوارئ الوطنية لردع أي أعمال عدائية ضد المحكمة الخاصة لسيراليون أثناء وجود السيد تايلور رهن الاحتجاز لدى المحكمة، والتصدي لأي تفش محتمل لأنفلونزا الطيور؛ ومعالجة مشكلة النقص الخطير في المياه في فريتاون.

٢٧ – ويعمل مكتب الأمن الوطني أيضا على إقامة خطوط الاتصال مع نظيره في ليبيريا، وكالة الأمن الوطني، من أجل تبادل المعلومات، وكذلك الخبرات بشأن إصلاح القطاع الأمني. ويواصل فريق الاتصال العسكري التابع للبعثة وغيره من الأطراف الدولية المعنية دعم مبادرات مكتب الأمن الوطني من خلال سلسلة من برامج التدريب وتقديم الدعم اللوجستي، فضلا عن إسداء المشورة التي تركز على تحسين قدراته في مجالي البحث وتحليل المعلومات الاستخبارية.

الأعمال التحضيرية لانتخابات عام ٢٠٠٧

٢٨ – في ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧، أعلن الرئيس كبّا أن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ستُجرى في سيراليون في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وفي الوقت نفسه، أتمت اللجنة الوطنية للانتخابات تعيين حدود الدوائر الانتخابية البالغ عددها ١١٢ دائرة في محافظات البلد الإدارية البالغ عددها ١٤ محافظة. وستعرض الحدود المقترحة للدوائر الانتخابية على البرلمان للموافقة عليها. وبدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وضعت اللجنة أيضا مفهوما لعمليات الانتخابات وميزانية لها. وتركز اللجنة حاليا على وضع خطة عمل مفصلة ومجدولة زمنيا على أساس مفهوم العمليات. ولا تزال الأعمال التحضيرية لتسجيل الناخبين من أهم المهام العاجلة التي يتعين على اللجنة إنجازها.

٢٩ – وفي تموز/يوليه، أجرى خبير استشاري قانوني في الشؤون الانتخابية برعاية من الأمم المتحدة استعراضا شاملا للإطار القانوني الانتخابي في سيراليون، أسفر عن عدة توصيات بتنقيحات يلزم إجراؤها قبل الانتخابات. ومن شأن هذه الإصلاحات الموصى بإجرائها

لقانون الانتخابات أن تجعل تنفيذ الانتخابات موافقا للمعايير الدولية للانتخابات وحقوق الإنسان. وعلى وجه التحديد، تهدف هذه الإصلاحات إلى تقليل المخالفات المحتملة إلى أدنى حد ممكن، وتأسيس عملية تمتع بالمصداقية للطعون الانتخابية، وضمان حرية تكوين الجمعيات، وحرية التعبير وحرية التجمع. ومن الأهمية بمكان أن تسارع السلطات الحكومية إلى استعراض تلك التوصيات وعرض التنقيحات المقترح إدخالها على القانون على البرلمان لاعتمادها في أقرب وقت ممكن.

٣٠ - وبالإعلان عن تاريخ إجراء الانتخابات، ستركز المساعدة الانتخابية الدولية حاليا على تقديم الدعم المباشر لعملية إجرائها. وفي هذا الصدد، قبلت اللجنة الوطنية للانتخابات برنامجا للمساعدة التقنية الدولية يتم بموجبه إحلال فريق صغير ولكنه محنك من الخبراء الدوليين في الشؤون الانتخابية، تتولى تنسيقه الأمم المتحدة، لدعم القدرة التنفيذية للجنة.

٣١ - وقد أوفت حكومة سيراليون حتى الآن بمدفوعاتها المالية للجنة الوطنية للانتخابات. كما وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمملكة المتحدة، وأيرلندا والمفوضية الأوروبية على زيادة مستوى دعمهما المالي للجنة، في حين أعلنت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة عن اعتزامها تقديم دعم إضافي لعملية الانتخابات. غير أنه لا تزال توجد فجوة في ميزانية الانتخابات تتراوح بين ٨ و ٩ ملايين دولار. وأود أن أناشد الدول الأعضاء أن تقدم الموارد اللازمة لسد هذه الفجوة للتمكين من إجراء عملية الانتخابات بنجاح.

٣٢ - وبالإضافة إلى تسجيل الأحزاب السياسية، تركز أنشطة لجنة تسجيل الأحزاب أيضا على رصد سلوك الأحزاب السياسية والتوسط، إذا طلبت منها ذلك الأحزاب المعنية، لفض المنازعات التي قد تنشأ بين الأحزاب أو القيادات السياسية. غير أن أنشطة اللجنة يعوقها بشدة نقص التمويل. وتسلم الحكومة بضرورة معالجة هذه المشكلة وتواصل التماس المساعدة من المانحين لهذا الغرض. وتعمل لجنة تسجيل الأحزاب السياسية بتنسيق وثيق مع البعثة لوضع الصيغة النهائية لمدونة قواعد سلوك الأحزاب السياسية، لا تزال قيد نظر الجهات السياسية صاحبة المصلحة. وقدمت البعثة الدعم أيضا للجنة لإنشاء آلية للتواصل مع جميع الأحزاب السياسية، عن طريق عقد اجتماعات منتظمة للتشاور وتقديم إحاطات إعلامية بصفة منتظمة، بهدف تعزيز الحوار والتعاون فيما بين الأحزاب. وتعمل البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفة مشتركة مع اللجنة لاستضافة حلقات عمل بشأن منع نشوب المنازعات لفائدة الأحزاب السياسية في سيراليون.

خامسا – الحكم

ألف – تطبيق اللامركزية

٣٣ – منذ أن أعيد إنشاء الهياكل الحكومية المحلية بعد انتخابات عام ٢٠٠٤، تحقق بعض التقدم في زيادة تفويض السلطة ونقل المسؤولية المالية من الحكومة المركزية إلى المجالس المحلية، وبخاصة في مجالات الصحة والتعليم والزراعة وإدارة النفايات. وفي الوقت نفسه، يتواصل تدريجيا تحسن المشاركة في الحكم المحلي، وإن كانت المجالس المحلية لا تزال تعاني من عدم كفاية التمويل. ويضاف إلى ذلك أن بعض الوزارات التنفيذية لا تزال تمانع في تفويض بعض سلطاتها إلى المجالس المحلية. وفي الوقت نفسه، لم يجر بعد ترشيد أدوار ومهام القيادات التقليدية في الهياكل الجديدة للحكم المحلي. ويركز إطار عمل الأمم المتحدة المنقح للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ على تعزيز خصائص الشفافية والمساءلة والديمقراطية في الحكم على المستويين الوطني والمحلي معا، باعتباره أحد الأهداف ذات الأولوية للمساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة في سيراليون.

باء – البرلمان

٣٤ – في البرلمان الحالي، يتمتع الحزب الشعبي السيراليوني الحاكم بأغلبية ٨٣ عضوا، مقابل ٢٩ عضوا للمعارضة، من بينهم ٢٧ من أعضاء حزب المؤتمر الشعبي العام. ولا يزال أعضاء البرلمان يواجهون عقبات تعوقهم عن أداء مسؤولياتهم. وعلى سبيل المثال، لا يزال نقص الموارد البشرية والقدرات الفنية يعوق أعضاء البرلمان عن زيارة دوائرهم الانتخابية وممارسة الرقابة البرلمانية على مختلف الكيانات الحكومية.

٣٥ – وقد نظمت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري فضلا عن بعض المنظمات غير الحكومية، عددا من حلقات العمل التي تهدف إلى تعزيز قدرة البرلمان على إجراء مناقشات مستنيرة. وبناء على تقييم أجري مؤخرا لاحتياجات موظفي البرلمان، توفر البعثة التدريب لهؤلاء الموظفين حاليا. وتواصل البعثة أيضا رصد المداولات التشريعية بقصد تقديم المشورة بشأن سبل تعزيز البرلمان لقدرته على إنجاز مهامه الرقابية، وبخاصة في مجال الحسابات العامة. وتعمل الأمم المتحدة أيضا على تدعيم دور البرلمان في مجالات تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومعالجة القضايا المؤثرة على الفئات الضعيفة، والتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتنفيذ الالتزامات المهمة بموجب المعاهدات الدولية، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فضلا عن قضايا أخرى.

جيم – إصلاح القطاع العام

٣٦ – يجري السير بوتيرة بطيئة في تنفيذ خارطة الطريق التي اعتمدتها الحكومة في عام ٢٠٠٥ لإصلاح الخدمة المدنية، وبخاصة فيما يتعلق بالجانبين الأساسيين المتصلين بإصلاحات الرواتب وترشيد الوزارات التنفيذية. ولا تزال الجهود مستمرة لتحسين شفافية القطاع العام، وبخاصة فيما يتعلق بالمشتريات الحكومية، وإنجاز الخدمات العامة، ومراجعة الحسابات. ولما كانت نسبة ما يستهلكه شراء السلع والخدمات تفوق ٦٠ في المائة من الإنفاق العام لسيراليون، تركز المساعدة الدولية بشكل متزايد على مساعدة الحكومة على ترسيخ المعايير واللوائح المتعلقة بالشراء في الوزارات والإدارات وتحسين هذه المعايير واللوائح. وفي هذا الصدد، ترعى الحكومة وإدارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملية إجراء دراسة استقصائية سنوية لتتبع مسارات الإنفاق العام، بقصد تعزيز المساءلة والرقابة بشأن الإنفاق العام. وثمة حاجة إلى جعل تنفيذ نظام التتبع هذا أداة ثابتة لرصد الأداء في ما يتعلق بالإنفاق.

دال – برنامج مكافحة الفساد

٣٧ – لا تزال تحد من فعالية لجنة مكافحة الفساد بشكل خطير محدودية قدرتها على كشف ممارسات الفساد والتحقيق فيها وتوثيقها. ولمعالجة هذه المشكلة، تعكف اللجنة على وضع خطة عمل استراتيجية، ستتضمن مجموعة معايير قياسية تركز على تحسين قدراتها في مجالات التحقيق والكشف والمقاضاة. وهي تعمل أيضا على توعية عامة الجمهور بالعواقب الاقتصادية والاجتماعية للفساد. وفي الوقت نفسه، اقترحت البعثة مع شركاء آخرين إجراء استعراض مبكر لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، التي بدأ تطبيقها في آذار/مارس ٢٠٠٥.

٣٨ – وفي تموز/يوليه، وقّعت الحكومة اتفاقا لتحسين الحكم والمساءلة مع مصرف التنمية الأفريقي وإدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة والمفوضية الأوروبية والبنك الدولي. ويركز هذا البرنامج الاستراتيجي على عشرة تدابير حيوية لإصلاح الحكم من المعتزم تنفيذها قبل تموز/يوليه ٢٠٠٧، وذلك في مجالات التصدي للفساد، وتحسين ممارسات الشراء، وإعادة تشكيل الخدمة المدنية، وتطبيق اللامركزية، ومكافحة غسل الأموال.

سادسا – الانتعاش الاقتصادي والجوانب الاجتماعية والاقتصادية

٣٩ – حدث تحسن كبير في الأداء الاقتصادي في سيراليون خلال السنوات القليلة الماضية، واستمر هذا التحسن في عام ٢٠٠٥. وتشير التقديرات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي

بنسبة ٧,٣ في المائة في عام ٢٠٠٥، ويدعم هذا النمو الانتعاش المستمر في قطاعات الزراعة والتعدين والتشييد والخدمات. وإذ من المتوقع أن ينخفض النمو في المستقبل، من المنتظر أن يظل أداء الاقتصاد الكلي أداء قويا. ومن المنتظر أن يبدأ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي عند نسبة ٧,٤ في المائة في عام ٢٠٠٦، وأن يتراجع تدريجيا إلى نسبة ٦,١ في المائة بحلول عام ٢٠٠٨.

٤٠ - وأشارت التوقعات إلى وصول متوسط التضخم لعام ٢٠٠٦ إلى نسبة ١٢,٥ في المائة، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط وانخفاض أسعار صرف العملات وازدياد العرض النقدي، غير أنه من المتوقع أن ينخفض هذا التضخم إلى نسبة ١١,٧ في المائة. وخلال عام ٢٠٠٦ من المتوقع أن يتقلص رصيد الحسابات الخارجية الحالي إلى ١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٠٨، إذ من المتوقع أن تزداد الصادرات في أعقاب استئناف تعدين البوكسيت والروتيل، وانخفاض الواردات ومعدلات الصرف المرنة وزيادة المنافسة نتيجة تحرير التجارة.

٤١ - ومع ذلك لا يزال اعتماد سيراليون المستمر على موارد رؤوس المال الخارجية يبعث على القلق. وإذا استمر هذا الأمر، فلن يتمكن البلد من تحقيق معدل النمو الاقتصادي الفعلي اللازم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والإبقاء عليه. ولذا يجب ضخ تدفقات رؤوس أموال خارجية في البرامج التي توسع نطاق المشاركة الاقتصادية وتطور قدرات شعب سيراليون على إنتاج السلع والخدمات القادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية على حد سواء.

٤٢ - وتعمل الحكومة بشكل وثيق مع شركائها الدوليين من أجل حفز الاستثمار الوطني والأجنبي في القطاعات التي تشهد حاليا نموا نشطا، بما في ذلك التعدين والزراعة ومصائد الأسماك والسياحة. ومن المتوقع أن يأتي معظم تحسن النمو من استئناف الأعمال المتعلقة بتعدين الروتيل والبوكسيت في عام ٢٠٠٦.

٤٣ - وتواصل الحكومة توسيع نطاق سيطرتها على مناطق تعدين الماس بالبلد وازداد الاستثمار الدولي في قطاع التعدين وساعده في ذلك الشروع الأخير في تنفيذ مشروع إدارة الماس الذي تموله وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. ومع ذلك، يزعم سكان في مناطق تعدين الماس، بما في ذلك مقاطعة كونو بالمنطقة الشرقية، أن الحكومة تتجاهل استشارة ملاّك الأراضي عند منح امتيازات التعدين لشركات أجنبية. وهناك كذلك جوانب قلق من أن الشركات الأجنبية أخفقت في بعض الحالات في الوفاء بالتزاماتها بتقديم تعويض مناسب للمشردين من جراء أنشطة تعدينها.

٤٤ - وأثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، أثرت حالات الانقطاع الشديدة والمتكرر في إمدادات المياه بمدينة فريتاون تأثيرا سلبيا على الحالة الاقتصادية الهشة، فضلا عن تأثيرها على رفاهية السكان وعلى الأوضاع الصحية في فريتاون. ونشأت الأزمة عن الانخفاض التدريجي في منسوب المياه بسد وادي غوما، نظرا لإزالة الغابات جراء التنمية الحضرية في منطقة تجمع المياه.

٤٥ - ويواصل الافتقار إلى الإمدادات المناسبة من الطاقة عرقلة نقل الاقتصاد من الإنتاج الأولي إلى الصناعات التمويلية عن طريق عدم تشجيع الاستثمارات الأجنبية. وإذ يجري تنفيذ العديد من المشاريع التي تدعمها الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف لزيادة توليد الطاقة في سيراليون، فإن الإمدادات الحالية من الطاقة غير كافية لتلبية الطلب المتزايد. وفي الفترة ذاتها طلبت الحكومة من البنك الدولي تقديم المساعدة إليها في تنسيق مبادرات مشاريع الطاقة.

٤٦ - وسيعتمد الحد من الفقر في سيراليون على تنمية القطاع الخاص الذي يولد فرص العمل والإيرادات. وفي هذا المضمار، أقرت الحكومة استراتيجية شاملة لتنمية القطاع الخاص، تركز على ضرورة تحرير التجارة ونظم أسعار صرف العملات والإصلاحات الضريبية وإعادة هيكلة المنشآت الحكومية وتحويلها إلى القطاع الخاص وإصلاح الصناعة المصرفية ومراجعة التشريعات المتصلة بأنشطة الأعمال التجارية. ولقد تعرقل تنفيذ هذه الاستراتيجية نتيجة ضعف القدرات المؤسسية والتنسيق الكافي والافتقار إلى الموارد.

ألف - الخدمات الأساسية

٤٧ - استمر تحسن الأمن الغذائي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير وبغية المحافظة على هذا الاتجاه الإيجابي، ستواصل الأمم المتحدة تركيز أنشطتها في عام ٢٠٠٦ على البرامج التي تعمل على زيادة إنتاج الأغذية ودخول الأسواق، فضلا عن توفير خدمات الدعم الأساسية للمزارعين.

٤٨ - ويكتسب تحسين البنى التحتية الرئيسية، بما في ذلك الطرق أهمية حاسمة لربط منتجي الأغذية بالأسواق، مما قد يسهم في إعادة تنشيط المجتمعات المحلية بالأرياف. وبمساعدة وتمويل من وكالات الأمم المتحدة شرعت الحكومة في أيار/مايو في دراسة استقصائية للأمن الغذائي والإنتاج الزراعي للتغذية والصحة في جميع أرجاء البلد بغية توفير تحليل ضعف البلد في مجال الأغذية، بالإضافة إلى توصيات لتدخلات برنامجية معينة لازمة.

٤٩ - وأحرز تقدم كذلك أثناء الفترة المشمولة بالتقرير في مجال التعليم الأساسي، ولا سيما في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية التي تركز على التعليم. وقد تم الانتهاء من إعداد

تقرير شامل عن حالة التعليم بدعم من البنك الدولي. ويشير التقرير إلى أن نسبة القيد بالمدارس الابتدائية قد تضاعفت بين الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ والفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وإلى أن حصة الإنفاق المخصصة للتعليم قد استقرت عند نسبة ٢٠ في المائة، وهي حصة أكبر من حصص جميع القطاعات الأخرى باستثناء الخدمات الحكومية العامة. ومن المنتظر إكمال وزارة التربية والعلم والتكنولوجيا خطة إصلاح تشمل كافة أجزاء قطاع التعليم بدعم تقني من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في أيلول/سبتمبر.

٥٠ - وفي نفس الوقت، توفر اليونيسيف دعما على صعيد السياسة العامة ودعما تقنيا لإصلاح قطاع التعليم. وأثناء الربع الثاني من عام ٢٠٠٦ قام برنامج الأغذية العالمي بتوسيع نطاق برنامجه المعني بالتغذية المدرسية، وهو الآن يقوم بتغذية حوالي ٠٠٠ ٢٥٠ طفل من أطفال المدارس في أكثر من ٩٠٠ مدرسة ابتدائية حكومية في الأجزاء الشرقية والوسطى من البلد. ورغم هذه الإنجازات، ما زال حوالي ٢٥ إلى ٣٠ في المائة من الأطفال في سن الدراسة الابتدائية غير ملتحقين بالمدارس.

٥١ - وقد قررت الحكومة أن نجاة المواليد الجدد والأطفال والأمهات هو مجال رئيسي لخدماتها الصحية يحظى بالأولوية. وما زالت سيراليون تُسجل بها أعلى معدلات في العالم لوفيات الأطفال تحت سن الخامسة من العمر ووفيات الأمهات أثناء النفاس. وتعكف الحكومة على الانتهاء من إعداد خطة استراتيجية وطنية لنجاة الطفل، وبدعم من اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. ولقد تعهد البنك الدولي بتقديم ٣٠ مليون دولار تقريبا من أجل تنفيذ الخطة.

باء - الشباب

٥٢ - ولقد رأت لجنة الحقيقة والمصالحة أن مسألة البطالة في أوساط الشباب هي أحد الأسباب الجذرية للصراع في الماضي، وأنها تعد حاليا خطرا أساسيا أمام استمرار استقرار سيراليون. واتخذت الحكومة مؤخرا إجراءات من أجل تنفيذ برنامج لتمكين الشباب وفتحت حسابا خاصا لتمويل هذا البرنامج عن طريق مخصصات الميزانية غير المنفقة من وزارات عديدة في ميزانية عام ٢٠٠٦.

٥٣ - وساهمت منظومة الأمم المتحدة بسيراليون في تمكين الشباب عن طريق سلسلة من الأنشطة، تشمل التدريب في مجال المعارض التجارية، والمهارات، ومشاريع توليد الدخل. ويتبوأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مركز الصدارة في التوجيه على صعيد السياسة العامة ووضع البرامج ويتعاون تعاونا وثيقا مع وزارة الشباب والرياضة لتعزيز دوره التنسيقي.

٥٤ - وفي ٦ حزيران/يونيه، عقدت أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمعنية بغينيا وليبريا وسيراليون وكوت ديفوار مؤتمرا بشأن المسائل المتصلة بالشباب في مدينة فريتاون. ووفّر الاجتماع فرصة لتنسيق الأنشطة التي تركز على احتياجات الشباب، بما في ذلك استراتيجيات توفير فرص العمل، فضلا عن التعاون عبر الحدود. ويعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون على نحو وثيق مع أمانة اتحاد نهر مانو وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة دون الإقليمية ومع كوت ديفوار لتيسير تنفيذ توصيات المؤتمر.

سابعا - المسائل الإنسانية

٥٥ - يواصل برنامج الأغذية العالمي توفير المساعدة الغذائية للاجئين الليبريين في مخيمات اللاجئين الثمانية المتبقية في سيراليون. وفي نفس الوقت، ونظرا للبيئة الأمنية المستقرة في ليبريا، يجري الآن تنفيذ برنامج إعادة اللاجئين إلى أوطانهم، ويتلقى حوالي ٠٠٠ ٢٦ لاجئ في الشهر الواحد مساعدة في مجال العودة إلى الوطن. ووافق برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على مواصلة التوزيع العام للأغذية على اللاجئين حتى نهاية عام ٢٠٠٦.

٥٦ - وفي ٨ حزيران/يونيه، نظمت جماعة تتكون من ٦٠ إلى ٨٠ لاجئا ليبريا مظاهرة أمام مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في فريتاون. وقد تم احتواء المظاهرة في أعقاب اجتماع بين زعماء اللاجئين ومسؤولي المفوضية شرحت فيه الجماعة أسباب التظاهر، والتي شملت إحساسهم بعدم إحراز تقدم كاف في إعادة توطينهم في بلدان أخرى. وفي ١٢ حزيران/يونيه، اقتحمت نفس المجموعة من اللاجئين عنوة مكتب المفوضية في فريتاون وخرّبته. وتم أثناء الحادث إلحاق أضرار بحوالي ٢٠ مركبة من مركبات المفوضية أو تدميرها. ثم اعتقلت شرطة سيراليون ٦١ شخصا من الضالعين في الهجوم.

ثامنا - حقوق الإنسان وسيادة القانون

٥٧ - واصلت الحكومة جهودها لتنفيذ المبادئ والمعايير الدولية لحقوق الإنسان أثناء الفترة قيد الاستعراض. وقد حدث المزيد من التحسن في أحوال حقوق الإنسان أثناء هذه الفترة، غير أنه ما زالت هناك مجالات تبعث على القلق.

٥٨ - وأُحرز بعض التقدم في الجهود الرامية إلى التصدي للممارسات السائدة التي تنتهك حقوق النساء والفتيات. وبدعم من الأمم المتحدة، تمكنت الحكومة من الوفاء بالتزام هام بموجب المعاهدات الدولية عن طريق إعداد تقريرها الأول بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ولكن حدث تأخير في تطبيق الاتفاقيات الدولية التي تحكم حقوق

المرأة وفي مواءمة القوانين المحلية مع المعايير الدولية. وسن البرلمان قوانين أخرى بشأن الاتجار غير المشروع وحقوق الميراث وحقوق الملكية، وتعد جميعها ذات أهمية لحماية حقوق نساء سيراليون. وتنظر لجنة إصلاح القوانين الآن في إلغاء القوانين التي تميز ضد المرأة، بما في ذلك بعض القوانين العرفية.

٥٩ - وبدعم من الأمم المتحدة، أُحرز تقدم صوب إنشاء لجنة حقوق الإنسان. ولقد رفع الرئيس ترشيحاته لمفوضي حقوق الإنسان إلى البرلمان للنظر فيهم وإقرار ترشيحهم، بينما يتعاون مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون مع لجان حقوق الإنسان في المحافظات لتنفيذ أنشطة التوعية بشأن تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة في مشيخات البلد الـ ١٤٩. ويجري الآن، بغية المضي في تيسير وعي الناس وتشجيع المصالحة، إنتاج قرص مدمج موسيقي وعدد من التمثيليات الإذاعية باللغات المحلية بشأن العديد من المسائل المواضيعية بالتقرير.

٦٠ - ومع ذلك لا يزال يتعين تنفيذ التوصيات الهامة التي وضعتها لجنة الحقيقة والمصالحة، ولا سيما في ما يتعلق بإنشاء صندوق تعويضات مخصص للأشخاص المبتوري الأطراف ولغيرهم من جرحى الحرب، وكذلك للجماعات المحلية التي أصيبت بأضرار بالغة جراء الحرب. وأشارت الحكومة إلى أن الافتقار إلى الموارد قد عرقل إلى حد بعيد تنفيذ توصيات اللجنة وأنها تعمل من أجل التعجيل بإنشاء الصندوق وحشد الأموال اللازمة. وأحث الحكومة على اتخاذ خطوات محددة إضافية من أجل تنفيذ التوصيات الهامة الصادرة عن لجنة الحقيقة والمصالحة.

٦١ - وفي المحاكم القائمة في عموم البلد لا تزال عمليات الاحتجاز المطولة لمرحلة ما قبل المحاكمات، والكثير من القضايا المتراكمة وحالات الحبس الاحتياطي مستمرة رغم تواجد قاض مقيم في كل محافظة بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويقتضي قطاع العدل زيادة المضي في تعزيز نظام الادعاء العام والدفاع العام. ويواصل برنامج تطوير قطاع العدل الذي تقوده المملكة المتحدة، بالتعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء، معالجة جوانب الضعف الهيكلي والخلل في نظام القضاء. ويجري وضع استراتيجية وطنية لإصلاح قطاع العدل.

٦٢ - وتؤثر القدرة التشغيلية المحدودة لمحاكم سيراليون والمشاكل القائمة في عملية الادعاء العام تأثيرا سلبيا على نظام الإصلاحيات الذي يتأثر هو الآخر سلباً بسبب وجود موظفين مدربين تدريبا سيئا ومرافق غير كافية. وبناء على طلب من الحكومة، شرع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون في تقييم قدرات نظام الإصلاحيات، بغية تحديد المجالات التي تقتضي التدخل والمساعدة، وكذلك لوضع نهج استراتيجي من أجل تحسين نظام

الإصلاحيات، بما في ذلك استخدام دوراً لاحتجاز الأحداث بجميع أرجاء البلد. وسيسهم هذا التقييم كذلك في تنفيذ برنامج تطوير قطاع العدل.

٦٣ - ولا تزال القضايا الجنائية البارزة ضد عمري غولي، المتحدث السابق باسم الجبهة المتحدة الثورية والمتهم بالخيانة، تحظى بالاهتمام المحلي والدولي. وتبعث حالات تأخير وتأجيل هذه المحاكمات على القلق بشأن حقوق المتهميْن. وفي أعقاب تدخل مكتب الأمم المتحدة، تحسنت ظروف اعتقال السيد غولي، ومع ذلك لا تزال حالته الصحية السيئة والآخذة في التدهور تبعث على قلق شديد. وقد رُفض طلب قُدم مؤخرا للإفراج عنه بكفالة لأسباب صحية.

تاسعا - الإعلام والاتصالات

٦٤ - بدعم من الأمم المتحدة، أكملت الحكومة التقييم الرامي إلى تعزيز استراتيجية للإعلام والاتصالات، والتي ستنص، في جملة أمور، على أنشطة متصلة بنقل إذاعة الأمم المتحدة إلى ملكية وطنية. ولقد أقرّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منح حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لدعم الاستراتيجية. وتنتج إذاعة الأمم المتحدة حاليا برامج ترمي إلى إشراك كافة قطاعات سكان سيراليون في حوار وطني بشأن المسائل الحاسمة الأهمية المتعلقة بتوطيد السلام. وهو حوار يشكل أداة لإقامة التماسك الاجتماعي وتشجيع ثقافة الحوار والتسامح والوصول إلى فهم أفضل للعملية الديمقراطية.

٦٥ - ولقد وضعت البعثة خطط عمل لكفالة سهول الاستماع إلى إذاعة الأمم المتحدة واستخدامها استخداما أفضل، ولتشجيع وسائط الإعلام المحلية على الامتثال لأخلاقيات المهنة ومبادئ الإنصاف في تغطية القضايا السياسية والإنمائية. وقد أنشأ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون مجموعة معنية بالاتصالات مشتركة بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون وفريق الأمم المتحدة القطري، وذلك لإسداء المشورة إليه بشأن الطرائق الخاصة بالنقل المحتمل لمحطة الإذاعة وأصولها إلى الملكية الوطنية، وموعد القيام بذلك. وتتصل المسائل المتبقية بحشد الموارد اللازمة لتحسين الهياكل الأساسية لمحطة الإذاعة وتدريب موظفي الإذاعة السيراليونيين.

٦٦ - وفي نفس الوقت، واصل مكتب الأمم المتحدة تعاونه الوثيق مع مؤسسة إيروندیل السويسرية، التي تساعد المكتب في بدء مشروع لبناء القدرات سيوفر تدريبا أثناء العمل لطلبة كلية فوراه بي للاتصالات. ومن المقرر أن يبدأ المشروع في أيلول/سبتمبر.

عاشرا – فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٦٧ - تشير الإحصائيات المتوفرة بشأن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في سيراليون إلى أن نسبة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد الوطني في صفوف السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٥ سنة هي ١,٥٣ في المائة، بنسبة ١,٥ في المائة في صفوف الذكور و ١,٦ في المائة بين الإناث. وييسر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تقديم استشارات شاملة تجريها عناصر وطنية لتحديد العقبات الرئيسية أمام الانتفاع الشامل بسبل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ومعالجته وخدمات العناية والدعم في هذا المجال. ولقد أعد الآن دليل تفصيلي للعمل في هذا الشأن.

٦٨ - وتقدم الأمم المتحدة المساعدة لتكملة الموارد المالية من الصندوق العالمي لدعم الاستجابة الوطنية فضلا عن المبادرات دون الإقليمية التي تستهدف اللاجئين وغيرهم من السكان الرُحل والعابرين للحدود، فضلا عن العائدين والجماعات المضيفة. وتقدم الأمم المتحدة كذلك الدعم في مجال صياغة مسودة قانون لحماية حقوق الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وذلك بالتعاون مع البرلمان ومنتدى البرلمانيين العرب والأفارقة المعني بالسكان والتنمية.

حادي عشر – السلوك الشخصي والانضباط

٦٩ - يواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون جهوده للمحافظة على أسمى معايير الانضباط في صفوف موظفي الأمم المتحدة، ولا سيما، لمنع حالات الاستغلال والإيذاء الجنسيين وأثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير أُبلغ عن ثلاث اتهامات بسوء سلوك بسيط يشمل شرطيا واحدا واثنين من الموظفين المدنيين والتحقيقات جارية في هذا الأمر. ولا يشمل أي من هذه الحوادث ادعاءات بالأذى والاستغلال الجنسيين. وستتولى فرقة عمل مشتركة أنشئت في أيار/مايو ٢٠٠٥ تتكون من فريق الأمم المتحدة القطري وتشمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون والمحكمة الخاصة لسيراليون تدريب وتوعية موظفي الأمم المتحدة فضلا عن السكان المحليين بشأن المسائل المتصلة بالاستغلال والأذى الجنسيين.

ثاني عشر – تكامل منظومة الأمم المتحدة

٧٠ - وكجزء من التكامل المتواصل لمنظومة الأمم المتحدة، يوفر مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون حيزا مكتبيا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمقره في فريتاون. ويجري الآن تنفيذ تكامل مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية داخل البلد. وقد أُكملت عملية تكامل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية

العالمي بأربعة من المواقع الستة في البلد فيها تم الاتفاق بشأن المشاركة في الأماكن والتكاليف، على أساس الخدمات المشتركة. ويواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون كذلك توفير الدعم الإداري واللوجستي لوحدة حراسة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا المنشورة في مقر المحكمة الخاصة لسيراليون.

٧١ - وأُنشئت وحدة متكاملة لتوفير التغطية الأمنية لموظفي ومرافق كل من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون ووكالات الأمم المتحدة في سيراليون. وتعمل الوحدة بتعاون وثيق، وتتبادل المعلومات، مع هيئات الأمن السيراليونية ومع المحكمة الخاصة والبعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية غير الحكومية ووحدات أمن الأمم المتحدة في غينيا وليبريا وكوت ديفوار.

ثالث عشر - الملاحظات والتوصيات

٧٢ - أحرزت سيراليون حكومة وشعبا تقدما كبيرا صوب توطيد السلام الذي كان صعب المنال في البلد. ومع أنني ما زلت متفائلا تفاؤلا معقولا بشأن منظورات السلام والاستقرار والانتعاش الاقتصادي على المدى البعيد في سيراليون، فإنني أشعر بقلق شديد بشأن التحديات التي تواجه سيراليون وقد تزعزع الاستقرار فيها، بما في ذلك البطالة في أوساط الشباب والفقر السائد وسوء الإدارة المدرك والحقيقي. وفي نفس الوقت، يسعدني أن أشير إلى بعض التدابير التي اتخذها الحكومة وشركاؤها الدوليين لتناول هذه المسائل.

٧٣ - وما زال الإشراك المستمر للشركاء الدوليين لسيراليون في جهودها لتعزيز السلام لازما لنجاح هذه العملية الهامة. وفي هذا الصدد، يسرني أن أعلن أن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون يواصل توفير الدعم التنسيقي الحاسم الأهمية لشركاء سيراليون من منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين في سيراليون. وأود على وجه الخصوص الإعراب عن تقديري للدول الأعضاء التي ما برحت تقدم الدعم لإصلاح قطاع الأمن والانتعاش الاقتصادي وإصلاح قطاع القضاء ومبادرات إصلاح الحكم وغير ذلك من المجالات الحاسمة الأهمية في عملية توطيد السلام.

٧٤ - ويشكل إدراج سيراليون في جدول أعمال لجنة بناء السلام فرصة أخرى للبلد كي يواصل الإفادة من نوايا المجتمع الدولي الحسنة ودعمه. ولبلوغ أقصى قدر من مساهمة لجنة بناء السلام ضمن إطار عمل الجهود الجارية الرامية إلى تعزيز السلام، يتعين على الحكومة وأعضاء اللجنة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون وغيرهم من الشركاء الدوليين

الاتفاق على الأولويات المحددة وطرائق هذه المشاركة من جانب اللجنة في اجتماع اللجنة المقبل في أوائل تشرين الأول/أكتوبر.

٧٥ - وما زال التعجيل بالنمو الاقتصادي يشكل أساس التصدي للتهميش المتواصل لفئات كبيرة من سكان سيراليون، ولا سيما الشباب والمجتمعات الريفية، ويشكل كذلك عنصرا رئيسيا من عناصر برنامج الحكومة المعني بالحد من الفقر. وبغية تشجيع وتنشيط النمو الاقتصادي، تحتاج الحكومة إلى دعم عاجل لإصلاح البنى التحتية الأساسية ولا سيما شبكات الطرق والطاقة، والتي سيكون لها آثار مضاعفة على الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي.

٧٦ - وإنني لأحث حكومة سيراليون وجميع أصحاب المصلحة الوطنيين على اتخاذ خطوات عاجلة للتنفيذ التام والفعال لتوصيات لجنة الحقيقة والمصالحة ولممارسة التسامح فيما يخطو البلد صوب الانتخابات.

٧٧ - وحيث إنه قد تم الآن الإعلان عن موعد انتخابات عام ٢٠٠٧، فإنه يتعين على المؤسسات الوطنية وأصحاب المصلحة الوطنيين التعجيل بتنفيذ الجوانب التي لم تنفذ بعد من عملية الانتخابات. ذلك أن الثقة الوطنية في عملية الانتخابات ستقوم على كفاءة العمل واستقلالية ونزاهة وحياد لجنة الانتخابات الوطنية ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية، وكذا على تلك المؤسسات الوطنية الأخرى. ويجب على زعماء وأعضاء جميع الأحزاب السياسية، فضلا عن وسائط الإعلام، المشاركة كذلك في عملية الانتخابات مشاركة بناءة. وفي هذا المضمار، أناشد أولئك المعنيين أن يفرغوا على وجه الاستعجال من وضع الصيغة النهائية لمدونة سلوك الأحزاب السياسية.

٧٨ - وأثناء زيارتي لسيراليون في تموز/يوليه، أكدت للرئيس كبّا أن الأمم المتحدة على استعداد لمساعدة سيراليون قدر المستطاع في مجال الإعداد للانتخابات. ولذا فإنني اعتزم إرسال بعثة معنية بتقييم احتياجات الانتخابات لكي تناقش مع الحكومة طبيعة ونطاق المساعدات التي يمكن أن تقدمها منظومة الأمم المتحدة. وسأقدم المزيد من التوصيات المحددة في تقريري المقبل بشأن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون.

٧٩ - وفي نفس الوقت، أناشد الدول الأعضاء لتقديم الموارد اللازمة لتغطية الفجوة التي تصل إلى مبلغ يتراوح بين ٨ و ٩ ملايين دولار لتمويل الانتخابات. كذلك أدعو حكومة سيراليون إلى مواصلة إبداء التزامها بعملية الانتخابات عن طريق زيادة تمويلها للجنة الانتخابات الوطنية وللجنة تسجيل الأحزاب السياسية.

٨٠ - وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص شكري لحكومة سيراليون ولشركائها الدوليين على تعاونهم الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون ومع فريق الأمم المتحدة القطري. وأود أيضا أن أجزل الشكر وعظيم امتناني للبلدان المساهمة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وتلك التي قدمت موظفين لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون على دعمها المتواصل لقضية السلام والأمن في سيراليون. وأود أيضا أن أشكر ممثلي التنفيذي، فيكتور أنجلو، وجميع موظفي الأمم المتحدة في سيراليون، لجهودهم التي لا تعرف الكلل للمساعدة في كفالة تحقيق الأمن والسلام الدائمين والتنمية المستدامة في سيراليون.